

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
Shari'a policy	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
معن نوري محمد	اسم التدريسي
The priorities of the legitimate policy in the preservation of the state	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
اولويات السياسية الشرعية في حفظ الدولة	عنوان المحاضرة باللغة العربية
الرابعة	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

محتوى المحاضرة

: ثالثا: أولويات السياسية الشرعية في حفظ الدولة
الأولويات لغة :

الأولويات " من " (أول) الهمزة والواو واللام أصلا: ابتداء الأمر وانتهاءه. وأول ذي أول، وأول أول، أي قبل كل شيء.
"وأولوية [مفرد]: مصدر صناعي من أولى: أحقية، أسبقية، أفضلية، له الأولوية في هذا العمل، هو صاحب أولوية في هذا الترشيح .
الأولويات اصطلاحا

عرفت الأولويات بأنها: "ترتيب الأعمال من حيث التقديم والتأخير، أو بأنها الأحقيات في التقديم والتأخير".

ويصح القول بأن المعنى الثاني أقرب ما يكون إلى المعنى اللغوي. وخلاصة المعنيين اللغوي والاصطلاحي أن الأولويات تعني الأشياء التي لها الأسبقية والأحقية في التقديم على ما سواها.

المعنى الاصطلاحي لفقه الأولويات في السياسة الشرعية:
وتعريف السياسة الشرعية:

وضع الأحكام الشرعية المتعلقة بتدبير شؤون الدولة؛ كل حكم في مرتبته، ثم تقديم الأولى فالأولى؛ بناء على معايير شرعية صحيحة يهدي إليها نور الوحي ونور العقل. وعبرة: "الأحكام الشرعية المتعلقة بتدبير شؤون الدولة" تشمل كل "الأحكام الشرعية المتعلقة بشكل الدولة ونظمها ووظائفها، والحكومة وسلطاتها، والمتعلقة بالرأي العام ومكوناته، والجماعات والهيئات ذات الأثر في السلطة، كما تشمل الأحكام المتعلقة بالعلاقات الدولية والقوانين الحاكمة لها"، ويخرج بهذا القيد السياسة الوضعية التي لا تجعل الشريعة الإسلامية المرجع الأول لها.

يوضع كل شيء في موضعه بالقسطاس المستقيم دون إفسار ولا طغيان، كما قال تعالى: {والسما رفعها ووضع الميزان (٧) ألا تطغوا في الميزان (٨) وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان} [الرحمن: ٩-٧]

وعبرة: "بناء على معايير شرعية صحيحة يهدي إليها نور الوحي ونور العقل" تعني الأساس الذي يتم الترجيح بين الأولويات بناء عليه؛ وهو الوحي الرباني مع العقل الواعي، فلا بد من تكامل هذين الأمرين، لأن المصدر هو الوحي، لكنه بحد ذاته يدعو إلى أعمال العقل والتفكير في كثير من المواضع، وإذا كانت قضايا السياسة الشرعية متغيرة عبر

الأزمنة والأمكنة والظروف؛ أما النصوص الشرعية -بالمقابل- ثابتة؛ فحفظ أعمال العقل فيها كبير وواسع، وهو ما يعبر عنه العلماء بمراعاة المصالح المرسلة واستنباط المقاصد وإعمالها وفقه الواقع، ونحو ذلك. أهمية فقه الأولويات في السياسة الشرعية ويتجلى هذا بإيراد أهمية هذا الفقه من خلال أثره في الواقع، ثم من خلال تأثيره على نظرة غير المسلمين إلى الإسلام، وأخيراً من خلال بيان حكمه الشرعي. (١) من حيث أثره في الواقع:

المتأمل في واقع ممارسات بعض المسلمين أو تصورهم لما ينبغي أن يكون عليه التعامل الإسلامي مع القضايا السياسية؛ يرى خلا كبيراً في الفجوة التي خلل كبير في التعامل،

: ومن الآثار السلبية لغياب هذا الفقه

انشغال فئات من المسلمين - علماء وغيرهم- في قضايا فرعية" أو قضايا تاريخية مرت عليها القرون؛ لتكون وسيلة تفرقة وعبادة وقطيعة؛ إلى أن تتطور القضية، وتتحول إلى فتن وحروب أهلية أو إقليمية تأتي على الأخضر واليابس، ثم يتدخل العدو -باسم حقوق الإنسان وحماية الأقليات وحفظ السلام وغير ذلك- لتحقيق مصالحه؛

- فينهج خيرات المسلمين ويطبق عليهم ما شاء من القوانين. وسواء أكان النبش في التاريخ وإثارة هذه القضايا.
- من هؤلاء المسلمين أنفسهم أم كان من عناصر خارجية؛ إلا أنها (يفضل هنا القول: فإنها، أو فقد ..) لقيت القبول في صفوف المسلمين؛ في كلتا الحالتين أن إدراك فقه الأولويات بضرورة النظر إلى واقع المسلمين وما يتطلبه من أولوية ترك الخلافات وتوحيد الكلمة في القرارات المصيرية- من الأسباب الرئيسة لتفادي مثل هذه الأوضاع السيئة.

ومن جانب آخر؛ فإن فقه الأولويات في السياسة الشرعية "يمنع من التهور واستعجال النتائج"، ويوطن على ضبط النفس والتعقل وتقديم المصالح المستقبلية الباقية على المصالح الشكلية المؤقتة أو الجزئية.

من حيث نظرة غير المسلمين إلى الإسلام :

في حالات عديدة يقع نفور أناس من الإسلام بعدما تنتشوه صورته لديهم؛ بسبب تصرفات من بعض المسلمين؛ متمثلة في العلاقة العدوانية؛ إما فيما بينهم وبين إخوانهم المسلمين، أو فيما بينهم وبين غير المسلمين، وكثيرا ما يرجع السبب في هذا :

إلى غياب النظرة الواضحة والفهم العميق لمقاصد الشريعة الإسلامية في أبواب السياسة الشرعية، وتقديم الأهم فالمهم وفقا لمختلف الظروف والمعطيات، ولهذا فوضع معايير لترتيب الأولويات في السياسة الشرعية، ومحاولة إسقاطها على الممارسات السياسية يعد خطوة كبيرة في سبيل تصحيح النظرة نحو الإسلام، /وتحبيب الناس إليه./ (وتحبيبه إلى الناس أو.. وتحبيب الناس به)

ومما ينفر عن هذا الدين - من وجهة نظر الباحث- أن يكون الإسلام مرتبطا بالتخلف والفقر والتبعية شبه الكلية للغير، وهذا طبعا له أسباب كثيرة ليس المجال هنا لتفصيلها، لكن السبب المرتبط بالموضوع هو الكم المتراكم لعشرات السنين- ((الأصح: عشرات السنين)) من اختلالات في فقه الأولويات في الفكر أولا، ثم في السلوك ثانيا. ويأتي التوجيه الرباني للمسلمين بأن يدعوا الله تعالى ألا يجعلهم سببا لنفور الكفار عن هذا الدين: {ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم} [الممتحنة: ٥]، أي "لا نغلب الذين كفروا علينا، واصرف عنا ما يكون به اختلال أمرنا وسوء الأحوال كيلا يكون شيء من ذلك فاتنا الذين كفروا، فيظنوا أنا على الباطل وأنهم على الحق".

من حيث نظرة غير المسلمين إلى الإسلام

في حالات عديدة يقع نفور أناس من الإسلام بعدما تنتشوه صورته لديهم؛ بسبب تصرفات من بعض المسلمين؛ متمثلة في العلاقة العدوانية؛ إما فيما بينهم وبين إخوانهم المسلمين، أو فيما بينهم وبين غير المسلمين، وكثيرا ما يرجع السبب في هذا :

إلى غياب النظرة الواضحة والفهم العميق لمقاصد الشريعة الإسلامية في أبواب السياسة الشرعية، وتقديم الأهم فالمهم وفقا لمختلف الظروف والمعطيات، ولهذا فوضع معايير لترتيب الأولويات في السياسة الشرعية، ومحاولة إسقاطها على الممارسات السياسية يعد خطوة كبيرة في سبيل تصحيح النظرة نحو الإسلام، /وتحبيب الناس إليه./ (وتحبيبه إلى الناس أو.. وتحبيب الناس به)

ومما ينفر عن هذا الدين - من وجهة نظر الباحث- أن يكون الإسلام مرتبطا بالتخلف والفقر والتبعية شبه الكلية للغير، وهذا طبعا له أسباب كثيرة ليس المجال هنا لتفصيلها، لكن السبب المرتبط بالموضوع هو الكم المتراكم -لعشرات السنين- ((الاصح: عشرات السنين)) من اختلافات في فقه الأولويات في الفكر أولا، ثم في السلوك ثانيا. ويأتي التوجيه الرباني للمسلمين بأن يدعوا الله تعالى ألا يجعلهم سببا لنفور الكفار عن هذا الدين: {ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم} _الممتحنة: ٥]، أي "لا تغلب الذين كفروا علينا، واصرف عنا ما يكون به اختلال أمرنا وسوء الأحوال كيلا يكون شيء من ذلك فاتنا الذين كفروا، فيظنوا أننا على الباطل وأنهم على الحق".

١٧

من حيث الحكم الشرعي

أول شيء هنا هو الاقتناع بضرورة هذا الفقه من خلال بيان الحكم الشرعي له، ثم يأتي بعد ذلك العمل على إدراك تفاصيله، وكيفية تطبيقه في كل مجال من مجالات السياسة الشرعية.

أن تعلم هذا الفقه وتأصيله والتنظير له من فروض الكفايات على مجموع الأمة الإسلامية؛ بحيث إن قام به البعض أجزى عن البقية، وإن امتنعوا كلهم أثموا، أما ممارسته فهي فرض عين على من ابتلي بشيء من المناصب المتعلقة بالممارسة السياسية، وأيضا على من كان مؤهلا لها مع تيسر الظروف ولم يوجد غيره، كما أنه إن لم يوجد في الأمة من هو أهل لهذه المناصب يجب على الأمة أن تؤهل لذلك من يصلح لها. ودليله : على الفرضية عموم الأدلة التي تنص على وجوب أداء الأمانات إلى أهلها ووجوب إقامة العدل ونشر الخير ونصرة المظلوم؛

كقوله تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل} [النساء: ٥٨]، ونحوها من الآيات، فإذا لم يقيم المسلمون بواجبهم في ترتيب الأولويات في ممارساتهم السياسية؛ فسيعم الظلم ويستشري الفساد، وتكثر الفتن ويسود الخراب؛ كما هو ملاحظ في بعض الأقاليم التي ينتشوف بعض الناشطين فيها إلى إقامة الحق ودولة الإسلام، لكن بسبب نظرتهم الجزئية وعدم إعمالهم المقاصد والأولويات آل الأمر إلى عكس ما يطمحون، بل صار إلى أسوأ مما كان، إذ آل إلى ما خطط له أهل البغي والعدوان، وهذا يؤكد أهمية هذا الفقه ووجوب فهمه وممارسته في الحياة العملية. وعلى هذا فإن تقصير المسلمين في هذا الأمر لن يعفيهم من المسؤولية؛ إذ النية الحسنة لا تكفي في ذلك، بل لابد من اتخاذ الأسباب، وفي مقدمتها العلم بكل ما يقتضيه هذا المجال، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب". وبهذا تظهر أهمية فقه الأولويات في السياسة الشرعية؛ من خلال النواحي الثلاثة المتقدمة. تأصيل فقه الأولويات في السياسة الشرعية:

تمهيد:

لكي يصح القول بوجوب العمل بفقه الأولويات واتخاذ منهجا في الممارسة السياسية؛ لابد من أدلة من النقل والعقل تشهد لهذا، وإلا كان قولنا بغير دليل وترجيحا بلا مرجح، كما أنه لكي يكون منهجا لابد من بيان الأسس والضوابط التي تحكمه، وتميزه عن غيره. والناظر في عموم الأدلة الشرعية يجد قضية إعمال فقه الأولويات بشكل واضح وبأدلة كثيرة؛ في

لقرآن الكريم وفى السنة النبوية، وتطبيقات الصحابة الكرام،

أولاً: من خلال القرآن الكريم

قد لا يوجد نص قرآني مباشر على "وجوب إعمال فقه الأولويات في السياسة الشرعية"، لكن ذلك يتبين من خلال استقراء النصوص القرآنية التي تشير إلى هذا، أو يظهر فيها إعمال هذا الفقه في إحدى التطبيقات والممارسات العملية؛ توجيهاً للمسلمين أو تصحيحاً لما قد وقعوا فيه أو توهيمه، ومن الأدلة على هذا ما يأتي:

١: قوله تعالى: {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل} [البقرة: ٢١٧]:

وجه الدلالة:

لما أنكر المشركون على المسلمين القتال في الشهر الحرام؛ أعلم الله تعالى المشركين بتناقضهم المتمثل في إقامتهم على الكفر مع استعظامهم القتل في الشهر الحرام؛ مع أن الكفر والصد عن سبيل الله وإخراج أهل المسجد الحرام منه أعظم جرماً وأولى بالعيب، وفي هذا بناء لمنهج ترتيب الأولويات وما ينبغي أن يركز عليه أولاً.

٢. قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فاقاً أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا} [النساء: ١٣٥]

وجه الدلالة: في الآية وجوب مراعاة أولوية تقديم حق الله تعالى على حقوق الأقارب أو الشفقة على الفقراء عند أداء الشهادة، لأن الله تعالى أعلم بمصالح الجميع، لأن الشهادة في القضاء ترتبط بمصلحة كلية؛ هي إقامة العدل، وهي مقدمة على المصالح الجزئية من اعتبارات القرابة أو الغنى أو الفقر.

١٩

٣. قول الله تعالى: {عفا الله عنك لم أذنت لهم * حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم

الكاذبين} [التوبة: ٤٣] وجه الدلالة:

أذن النبي للمنافقين الذين استأذنوه في التخلف عن الخروج معه؛ حملاً على الصدق؛ إذ كان ظاهر حالهم الإيمان، وعلماً بأن المعتذرين إذا أُلجئوا إلى الخروج لا يغنون شيئاً؛ لقوله تعالى: {لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً} [التوبة: ٤٧]، لكن أخبره الله تعالى بأن ترك الإذن كان أولى؛ لكي يتبين حالهم، وهو غرض أكبر لم يتعلق به قصد النبي.

٤. قوله تعالى: {ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض} تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم} [الأنفال: ٦٩ - ٦٧].

وجه الدلالة:

لما أسر المسلمون من المشركين سبعين؛ رأوا -بعد المشاورة- أن يأخذوا منهم الفداء

مصلحة أن يتقوى المسلمون بذلك المال، ورجاء أن يسلم هؤلاء المشركون، لكن عاتبهم

الله تعالى على هذا، وذكر أنه لا ينبغي للمسلمين أخذ الفدية إلا بعدما تقوى شوكتهم وتعظم هيبتهم في قلوب الأعداء وتفسو قسوتهم فيهم، لأنهم إن قبلوا الفدية دون ذلك هان على المشركين الإقدام على محاربة المسلمين مرة أخرى، لأن تقديم المال أمر يسير عليهم، ولهذا فالأمر بقتل الأسرى في تلك الحالة فيه تقديم لأمر أولى؛ وهو الحفاظ على هيبة لمسلمين ومنع الاعتداء عليهم مرة أخرى.

٥. قوله تعالى: {فلما جاء سليمان قال أتمدونن بمال} فما آتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون ارجع إليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون} [النمل: ٣٧، ٣٦].
وجه الدلالة:

قدم سليمان عدم قبول الهدية رغم اهتمام الملكة بها، وفي ذلك مراعاة للمبدأ الذي انطلق به وهو الدعوة إلى الإسلام، ولا يصح أن يتنازل عنه مقابل هدية يقبلها لأجل أن يتخلى عن المبدأ فتلك الهدية لا تتعدى تحسني المال بالنسبة لسليمان، أما مبدأ الدعوة فهو من ضروري الدين، وهو مقدم على تحسني المال -كما سيأتي-.

: ثانيا : من خلال السنة والسيرة النبوية

لى جانب الآيات القرآنية؛ فالسنة النبوية حافلة بالتطبيقات النبوية لفقه الأولويات في لسياسة الشرعية، كيف لا والرسول عليه السلام قد جمع بين النبوة والسياسة. وفيما يأتي بعض النماذج:

١. صلح الحديبية: لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم العمرة في العام السادس لم يقبل منه المشركون ذلك خوفا على سمعتهم، وبعد مراسلات بين المسلمين والمشركين لجأ لطرفان إلى عقد الهدنة، وفيها من الشروط ما يظهر تساهل الرسول مع المشركين في كل ما يطلبونه بدافع الحمية والأنفة لديهم، عند ذلك اغتاض بعض المسلمين عادا ذلك من قبول لدنية في الدين.

وجه الدلالة: يرى الناظر لأول وهلة في الشروط التي وافق عليها النبي ٢- كما رأى بعض الصحابة- أن هذه شروط مجحفة؛ تتنافى مع عزة الإسلام وكرامة المسلمين، لكن الرسول ٢ ختار قبول الهدنة والمعاهدة على ما فيها من شروط؛ توخيا لمقاصد أكبر وأهم ظهرت فيما بعد. "وذلك أن المسلمين لما أمنوا مكائد قريش وتحالفاتها مع اليهود ومع القبائل الأخرى ضد الإسلام؛ تفرغوا لنشر الدعوة بين القبائل، كما أن تسامع العرب عن منع المشركين المسلمين عن البيت الحرام في الأشهر الحرم كان دعاية كبيرة بشأن عدوان المشركين؛ وبهذا كسب المسلمون التعاطف، أضف إلى ذلك أن هذه المعاهدة تعد اعترافا ضمنيا من قريش بدولة المسلمين طرفا مساويا، ومن ثم فتح المجال للمسلمين للتحالفات مع القبائل التي لم تكن تطمئن لقوة هذه الدولة الفتية"، وبذلك يظهر معنى تسمية الله تعالى لهذا الصلح [ففتحاً قريبا] { [الفتح: ١٨].

وفي هذا دليل واضح على مراعاته لفقه الأولويات من خلال اعتبار فقه المال؛ بعيدا عن المصالح الضيقة والمؤقتة التي تتراءى من خلال النظر الأولي دون تأمل، فالمصلحة الأساسية مقدمة على المصلحة الشكلية -كما سيأتي في الموازنة في المصالح والمفاسد-.

٢. قسمة الغنائم في حنين: " لما انتصر المسلمون يوم حنين قسم الرسول الغنائم، فأعطى لأناس من قريش وقبائل العرب"، ولم ينل الأنصار من ذلك شيئا، فوجدوا في أنفسهم

[حزنوا أو غضبوا ، فجمعهم بعدما رفع سعد بن عبادَة أمرهم إليه-، ثم ذكرهم بنعمة الإسلام العظيمة عليهم، ونبههم إلى أن هدفه من العطاء هو تأليف قلوب ليسلموا " وجه الدلالة: " كان الرسول يعطي الأولوية في الغنائم لبعض الناس تأليفا لهم على الإسلام؛ وفيه مصلحة دنيوية وأخرى أخروية. وإن كان في عدم إعطاء الأنصار مفسدة

متوقعة بالظن المرجوح؛ ففي عدم إعطاء المؤلفة قلوبهم مفسدة متيقنة؛ وهي نفورهم عن الإسلام أو كيدهم له أو صدهم عنه بحسب حال كل من هؤلاء المؤلفة قلوبهم" ٣. النهي عن رد العدوان في مرحلة الضعف: "عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف واصحابا له اتوا النبي بمكة، فقالوا: يا نبي الله؛ كنا في عز ونحن مشركون فلما ائمانا صرنا أذلة. قال صلى الله عليه وسلم : (إني أمرت بالعفو فلا تقاتلوا فكفوا) وجه الدلالة:

يرى الباحث أنه من مراعاة الرسول لفقه الواقع وفقه المال؛ تقديمه المسالمة وعدم الرد بالمثل في المرحلة المكية، وذلك لأن المسلمين إذا ردوا العنف بمثلهم وهم أقلية ضعفاء- سيسهل القضاء عليهم من طرف العدو الذي يملك القوة والسلطة، ثم لن يبقى أثر لهذه الدعوة الفتية، ومن جانب آخر؛ فإن المسالمة أمام الاضطهاد في تلك الظروف ستكسب المسلمين التعاطف من قبل ذوي الإنسانية؛ وربما كان هذا سببا لإسلامهم ونفورهم عن المعتدين بعدما يتبين أنهم الظلمة وأن الإسلام دعوته سلمية. فإذا كان في قبول الأذى في تلك المرحلة مفسدة تتعلق بحاجي النفس الجزئي؛ ففيها بالمقابل مصلحة كبيرة وهي الحفاظ على ضروري الدين الكلي.

